# مؤسسة الرخصة الدولية تشيد بجهود هيئات الشرطة الوطنية والإقليمية الخاصة بنشر المعرفة الرقمية بين الموظفين

## *الوعي المعلوماتي بين عناصر قوى الشرطة يساعد في إبعاد جرائم الإنترنت عن المنطقة*

28 أبريل 2008

وقعت مؤسسة "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر لمجلس التعاون الخليجي"، الجهة المعنية بالإدارة والإشراف على عمليات توفير التدريب والاختبار للحصول على "شهادة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" في منطقة الخليج، اتفاقية مع "أكاديمية شرطة أبوظبي" بهدف تطبيق معايير الحصول على الشهادة الرقمية بين طلاب الأكاديمية والضباط. وقد أعلنت "مؤسسة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" عن أن معيار شهادة الرخصة الدولية للوعي المعلوماتي يتم اعتماده بشكل متزايد بصفته مطلباً بالنسبة لقوى الشرطة في مختلف أنحاء البلاد والمنطقة، حيث يعد خطوة مبدئية للتأسيس لعمليات التحقيق واكتشاف الجرائم المتعلقة بالكمبيوتر.

ويأتي توقيع الإتفاقية الخاصة بالحصول على "شهادة الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" من قبل الأكاديمية في إطار العديد من الإتفاقيات مع مجموعة من هيئات الشرطة الأخرى في المنطقة التي تطبق برامج مختلفة بهدف تعريف الطلاب والضباط بمواضيع سوء الإستخدام والجريمة وتطبيق القانون في العالم الرقمي. ويتوافق اعتماد الأكاديمية مع توجيهات سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، وزير الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تقضي بضرورة تزويد كافة ضباط الشرطة بالمهارات الخاصة بحماية المجتمع والأفراد والدوائر الحكومية والشركات من عمليات القرصنة والإحتيال والإستخدام غير الشرعي لتكنولوجيا المعلومات.

وقال "جميل عزو"، مدير عام مؤسسة الرخصة الدولية: "توفر التكنولوجيا العديد من الفوائد للمجتمع، ولكنها أيضا تتيح فرص سوء الإستخدام والسلوك الإجرامي، وعليه فإن الإستفادة من الميزات التكنولوجية في تطبيق القانون لن يتحقق من خلال قيام المختصين بأدوارهم فقط بل عن طريق إعطاء القدرة لكافة الضباط وفرق الدعم للإستخدام الفعال لعناصر تكنولوجيا المعلومات. ويؤدي اكتساب المهارات الأساسية في استخدام الكمبيوتر والإنتلانت بين الضباط إلى تشجيعهم على اكتساب المعرفة بشكل متواصل وزيادة فضولهم في الإطلاع على كل ما هو جديد في عالم تكنولوجيا المعلومات. ونرحب بانضمام "أكاديمية شرطة أبوظبي" إلى برنامج "الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" ونتطلع نحو توسيع البرنامج ليشمل كافة أفراد أسر عناصر الشرطة والمجتمع بشكل عام".

وتبرز في القرن الحادي والعشرين العديد من التحديات الجديدة الخاصة بتأمين مجتمع رقمي آمن ومحصن، حيث أصبحت الجرائم الإلكترونية واحدة من أسرع النشاطات الإلكترونية نمواً إذ تتضمن عمليات الغش المالي والقرصنة والهجمات الفيروسية والمشاهد الخلاعية. ومن أجل مواجهة هذه التحديات، فإن هيئات تطبيق القانون ليست الوحيدة في تحمل العبء فيما يخص جمع الأدلة والتحقيق ومحاكمة المخالفين، بل إن الشركات ومستخدمي الإنترنت مشتركون في تحمل المسؤولية من أجل حماية أنفسهم وأطفالهم ومصالحهم من قراصنة الإنترنت. ويتم تقديم "برنامج الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر" لكل من ضباط الشرطة وعائلاتهم في مختلف أنحاء المنطقة والعالم من أجل زيادة التعريف بفوائد ومخاطر عالم الشبكات والإتصالات.

©2003 - 2008 ICDL GCC FOUNDATION FZ-LLC